الخاتمة

لقد ظلت السياسة الخارجية الأمريكية لفترات طويلة ونتيجة لتحولات التي عرفها النظام الدولي، تتميز بتطور المحاورات وتعدد النقاشات حول أهدافها واتجاهاتها، فالأول بين دعاة الانعزالية والانكفاء وبين مؤيدي التدخل والانخراط في الشؤون الدولية، والثاني تمثل في الانخراط في تغليبه للعمل الفردي والذي أعطى للقوة الأمريكية الفريدة القيام به أو خيار العمل الجماعي الذي يقوم على مبدأ التعاون والتشاور، وثالثا علاقة كل ذلك بالمصلحة الوطنية الأمريكية التي تقتضي إما تغليب الواقعية بشكل تام أو إعطاء الأهمية للاعتبارات الأخلاقية، أو يمكن توظيف الاثنين معا دون أن يضر ذلك بالمصالح العليا للولايات المتحدة.

حيث تمر عملية صنع السياسة عبر تفاعل العديد من العناصر والعوامل الذي يتيحه انفتاح المجال والنقاش السياسي الدائم، على الرغم من اختلاف الأوزان النسبية لتأثير كل فاعل والذي يجد تفسيره في اختلاف الانتماءات والمصالح والتوجهات، وتميزت السياسة الأمريكية عموما بعد نهاية الحرب الباردة بزيادة أهمية العوامل الاقتصادية في البداية لتعود الأولويات الأمنية لتحتل موقعا مهما في أولويات صانع القرار خاصة في ظل التطورات التي عرفتها الساحة الدولية مع بداية القرن الجديد، والهدف هو خدمة المصالح الأمريكية بما يقضي على إبقاء الزعامة والسيطرة الأمريكية وتوسيع نفوذها.

حيث كان للولايات المتحدة الأمريكية العديد من المصالح في المجال الاقتصادي والسياسي والأمني في المنطقة، ففي الجانب الاقتصادي حاولت الولايات المتحدة جاهدة لاحتواء الرفض البرازيلي فيما يخص منطقة التجارة الحرة، وذلك من خلال تقديم المساعدات، لأنها ترى في هذه المبادرة وسيلة لإعفاء منتجاتها من التعريفات الجمركية، وفرصة مهمة لتوسيع مجالات الاستثمار لشركائها خاصة في القطاعات الحيوية.

إن تحقيق الأهداف المذكورة كان يحتم التركيز أيضا على الجانب السياسي وذلك من خلال عملية التحول نحو الديمقراطية وإرساء أسس ودعائم دولة القانون ومحاولة فيما بعد تقوية علاقتها مع الحزب اليساري في البرازيل، إضافة إلى محاولة التنسيق معها في مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات ضمن ما يسمى بعودة الأولوية الأمنية في فترة الرئيس **بوش الابن**.

ويبقى التوجه الجديد الذي جاء به الرئيس الحالي **باراك أوباما** يثير كثير من التساؤلات حول سياسة أمريكا تجاه المنطقة.